

نقل تخصيص «القسائم التجارية» إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر

مجلس الوزراء: اعتماد برنامج عمل الحكومة 2022 - 2026 ورفعها إلى «الامة»

ثلاثة أشهر من تاريخه، وأحيط المجلس علماً بالجهود التنسيقية التي قامت بها بلدية الكويت والمؤسسة العامة للرعاية السكنية لحصر أراضي الدولة لتوفير الرعاية السكنية للمواطنين بالسرعة الممكنة.

والتي أثمرت بتوفير عدد 1900 وحدة سكنية بالمشايخ الإسكانية القائمة بمنطقة تيماء، وعدد 35000 وحدة سكنية بمشروع توسعه جنوب صباح الأحمد، وبالإجراءات المتعلقة بضم ساحة منطقة الصليبية مع منطقة جنوب القيروان لتوفير عدد 3200 وحدة سكنية مع التأكيد على ضرورة المحافظة على الأشجار الواقعة في الموقع.

ومجلس الوزراء إذ يثني على تلك الجهود التي من شأنها تضمن العيش الكريم للمواطنين، مؤكداً دعمه لكافة الجهود الحكومية في هذا الشأن.

وكلف المجلس المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتنسيق مع بلدية الكويت والهيئة العامة للبيئة والجهات التي تراها مناسبة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتذليل كافة المعوقات التي قد تواجههم لتنفيذ المشاريع الإسكانية، وموافقة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر وذلك خلال شهر من تاريخه.

ثم بحث مجلس الوزراء الشؤون السياسية في ضوء آخر المستجدات الراهن على الساحتين العربية والدولية، وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن تعاطف دولة الكويت وتضامنها مع جمهورية إندونيسيا إثر الزلزال الذي وقع في جزيرة جاوة وأدى إلى مقتل وإصابة عدد من الأشخاص، كما عبر عن خالص تعازي ومواساة دولة الكويت إلى جمهورية إندونيسيا قيادة وحكومة وشعباً وإلى أسر الضحايا وتمنياتها للمصابين بالشفاء العاجل.



■ جانب من الاجتماع



■ سمو الشيخ أحمد النواف مترئسا اجتماع مجلس الوزراء

استمع إلى ردود بو قماز حول الاستجاب المقدم لها وأكد ثقته الكاملة فيها
تكليف الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة بالتنسيق مع ديوان الخدمة لتسوية وتلافي الملاحظات
مراجعة صيغ عقود استغلال كافة أراضي أملاك الدولة عبر «متابعة الأداء الحكومي»
توفير 1900 وحد سكنية بمنطقة تيماء و3500 وحدة بمشروع توسعة جنوب صباح الأحمد

اللجنة بشأن توجيهات سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن مراجعة صيغ عقود استغلال كافة أراضي أملاك الدولة، وقرر مجلس الوزراء تكليف جهاز متابعة الأداء الحكومي بالتنسيق مع كل من "وزارة المالية" إدارة أملاك الدولة، الهيئة العامة للصناعة، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، إدارة الفتوى والتشريع" للإشراف على متابعة الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل الجهات المشار إليها بشأن مراجعة صيغ عقود استغلال كافة أراضي أملاك الدولة "الصناعية، الحرفية، الخدمية، الزراعية، الجواخير، وغيرها" من الناحية "القانونية، والتشريعية، والفنية والإجرائية" التي من شأنها تسريع الإجراءات المتعلقة بالدولة ونقلها من دورة المستندية الخاصة بالتوصيات المناسبة، ووضع التصورات المبني على متطلبات البلاد الحالية والمستقبلية المتعلقة في الأراضي الاستثمارية والتجارية والسكنية وغيرها، وبما يضمن تعظيم الإيرادات للدولة وتعزيز منظومتها الاقتصادية، وموافقة مجلس الوزراء بتقرير متكامل يتضمن النتائج والتوصيات التي يتم التوصل إليها بهذا الشأن، وذلك خلال

العرض المرئي أوجه التشابه والاختلاف بين الخطة والميزانية وبرنامج العمل من حيث مكونات البرنامج ومحاورة، وقرر مجلس الوزراء اعتماد برنامج عمل الحكومة 2022 - 2026، وكلف وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بإحالة البرنامج إلى مجلس الأمانة العامة. ثم تدارس مجلس الوزراء توصية لجنة الخدمات العامة بشأن تسريع إجراءات التعاقد لدى الجهات الحكومية، وقرر مجلس الوزراء تكليف جهاز متابعة الأداء الحكومي بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية، والجهات الرقابية لوضع الحلول "القانونية والتشريعية، والفنية والإجرائية" التي من شأنها تسريع الإجراءات المتعلقة بالدولة ونقلها من دورة المستندية الخاصة بالتوصيات المناسبة، ووضع الكفيلة بتسريع تنفيذ المشروعات في البلاد، وموافقة مجلس الوزراء بما ينتهي إليه الأمر وذلك خلال شهرين من تاريخه.

كما أطلع مجلس الوزراء على توصية اللجنة المشرفة على المباشرة. كما ناقش مجلس الوزراء توصية لجنة متابعة برنامج عمل الحكومة بشأن العرض المرئي بشأن مسودة برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي السابع عشر "2022/ 2026"، والذي عكس التوجهات الحكومية الجادة لتفعيل الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية الملحقة خلال فترة عمل البرنامج وذلك بالتوافق مع مجلس الأمة مستدام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يجسد الشكل الحقيقي للتصوير الدستورية وبحقق التطلمات التنموية للدولة بشكل عام والمواطنين بشكل خاص.

وقد ارتكز برنامج عمل الحكومة الحالي على جملة مضامين النطق السامي الذي ألقاه سمو نائب الأمير وولي العهد، كما احتوى على الخطط الإنمائية القائمة للدولة ورؤية الكويت 2035 بما يساهم في تعزيزها والعمل على تحقيقها من خلال التعامل الجاد مع ما يستجد من تحديات ومتطلبات تنفيذية خلال الفصل التشريعي السابع عشر، كما تضمن

ملاحظات مراقبي شؤون التوظيف أولاً بأول، وذلك بما يساهم في ضبط منظومة العمل الإداري. وناقش مجلس الوزراء توصية اللجنة بشأن طلب هيئة تشجيع الاستثمار المباشر نقل كامل اختصاصات وزارة المالية الخاصة بالقسائم التجارية إلى الهيئة، وقرر مجلس الوزراء الموافقة على نقل كامل اختصاصات تخصيص العقود وتوقيع العقود وتحصيل الثمن مقابل الانتفاع بالقسائم التجارية المنصوص عليها في المادة "18" من المرسوم بقانون رقم "105" لسنة 1980 بشأن نظام أملاك الدولة من وزارة المالية إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، على أن يكون تخصيص القسائم بألية المزايعة عن طريق الأظرف الملحقة وفقاً للأحكام المنصوص عليها بهذا القرار وما يقرره مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن من ضوابط وأسس ومعايير خاصة بألية تخصيص القسائم التجارية.

وكلف المجلس بلدية الكويت باتخاذ الإجراءات اللازمة نحو تخصيص القسائم التجارية في كافة مناطق دولة الكويت لصالح هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وذلك بما يساهم في ضبط منظومة العمل الإداري. وناقش مجلس الوزراء توصية اللجنة بشأن طلب هيئة تشجيع الاستثمار المباشر نقل كامل اختصاصات تخصيص العقود وتوقيع العقود وتحصيل الثمن مقابل الانتفاع بالقسائم التجارية المنصوص عليها في المادة "18" من المرسوم بقانون رقم "105" لسنة 1980 بشأن نظام أملاك الدولة من وزارة المالية إلى هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، على أن يكون تخصيص القسائم بألية المزايعة عن طريق الأظرف الملحقة وفقاً للأحكام المنصوص عليها بهذا القرار وما يقرره مجلس إدارة الهيئة في هذا الشأن من ضوابط وأسس ومعايير خاصة بألية تخصيص القسائم التجارية.

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح أمس الإثنين 28/ 11/ 2022 في قصر السيف برئاسة سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشبتان بما يلي: عبر مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه عن بالغ شكره وتقديره باسم دولة الكويت حكومة وشعباً للمبادرة الكريمة التي تقدم بها صاحب السمو الشيخ - تميم بن حمد آل ثاني - أمير دولة قطر الشقيقة بتوجيه الدعوة لطلاب ثانوية " بلاط الشهداء - بنين في الكويت" لحضور أحد مباريات كأس العالم المقامة في دولة قطر الشقيقة بعد انتشار فيديو لطلابها الذين قاموا بالاحتفال عند بدء فعاليات كأس العالم، معرباً عن خالص تقديره واعتزازه لهذه الدعوة وما تجسده مشاعر أوبوية صادقة وإضافة لسجل إنجازات دولة قطر الشقيقة بكرم الضيافة وحسن التنظيم المشهود في هذه البطولة العالمية، ومجلس الوزراء إذ يستذكر المواقف الأخوية التي تجمع البلدين وشعبيهما الشقيقين من روابط الأخوة وأواصر السوية والعلاقات الطيبة الحميمية، سانلاً المولى عز وجل لدولة قطر الشقيقة المزيد من الإنجازات والتوفيق والنجاح.

ثم أحاط سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ أحمد النواف مجلس الوزراء علماً بنتائج الزيارة التي قام بها دولة رئيس مجلس الوزراء لجمهورية العراق الشقيقة - محمد شياع السوداني للبلاد يوم الأربعاء الماضي، وفحوى المحادثات التي أجراها والتي من خلالها تم استعراض العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين الشقيقين وسبل

السيبيعي : الوزارة حريصة على إعطاء المساحة الكافية لحرية الكلمة والتعبير

«الإعلام»: اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطبيق الرقابة اللاحقة على الكتب المخالفة في «معرض الكتاب»



■ معرض الكويت الدولي للكتاب الـ 45

الجميع دور النشر المشاركة في معرض الكويت الدولي للكتاب وعلى تعاونهم الدائم مع الوزارة في ما يتعلق برقابتها اللاحقة على الكتب.

أي تجاوزات فيما ينشر ويعرض في المعرض الدولي وعكس صورة حقيقية للعلم والثقافة والتأليف في الكويت. وأعرب السيبيعي عن خالص شكره وتقديره

الشان. وأضاف أن الوزارة ممثلة بقطاع الصحافة والمطبوعات والنشر قامت بالتنسيق مع الجهات المختصة من أجل ضمان عدم حدوث

مستمرة على كافة دور النشر طوال فترة المعرض إضافة إلى تواجد ممثلي قطاع الصحافة بالجناح الخاص بهم لتلقي أية ملاحظات في هذا

أكد الوكيل المساعد لشؤون الصحافة والمطبوعات والنشر في وزارة الإعلام بالتكليف لافي السيبيعي اليوم الاثنين اتخاذ الوزارة كافة الإجراءات اللازمة لضمان تطبيق قانون الرقابة اللاحقة على كافة الكتب المخالفة وفق اللوائح والنظم المعمول بها في مجال دور النشر والتوزيع بالبلاد.

وقال السيبيعي في تصريح له - "كونا" عقب ختام فعاليات معرض الكويت الدولي للكتاب الـ 45 إن الوزارة حريصة على إعطاء المساحة الكافية لحرية الكلمة والتعبير بما يتوافق مع النظم واللوائح المعمول بها في مجال النشر. وبين أن فرق التفتيش الخاصة قامت بجولات

«لجنة العفو» عقدت اجتماعها الثاني برئاسة الشبتان



■ جانب من الاجتماع

بالعفو الخاص عن المواطنين المنصوص عليها في المواد 4 - 15 - 25 من القانون رقم "31" لسنة 1970 والجريمة المنصوص عليها في المادة "147" من القانون رقم 16 لسنة 1960 " والجريمة المنصوص عليها في الفقرة "أ" من المادة "70" للقانون رقم 37 لسنة 2014، والتي وقعت خلال الفترة من 16 نوفمبر 2011 حتى 31 ديسمبر 2021.

وعضوية كل من النائب العام المستشار سعد الصفران ووكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس وبحضور عدد من مستشاري النيابة العامة. وأضاف المزمزم أن اللجنة واصلت أعمالها لتنفيذ المهمة المكلفة بها بإعداد كشوف المحكومين الذين تنطبق عليهم أحكام المادة الأولى من المرسوم المشار إليه. وكان مجلس الوزراء قد وافق في وقت سابق على مشروع مرسوم

عقدت اللجنة المشكلة بموجب المرسوم الأميري رقم 218 لسنة 2022 بشأن العفو الخاص عن جرائم محددة اجتماعها الثاني أمس الإثنين برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء براك الشبتان. وقال رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي باسم الحكومة طارق المزمزم في تصريح صحفي إن اللجنة عقدت اجتماعها برئاسة الوزير الشبتان